# سقوط بغداد والهزيمة العربية

أحمد فائز الفوّاز

## هولاكو الجديد

سقوط بغداد في يد المعتدين الأمريكيين يستدعي، من الذاكرة، سقوطَ بغداد في يد جيش المغول عام ١٢٥٨. في حينها دَمّرَ جيشُ هولاكو المدينةَ العظيمةَ، وقَتَّلَ سكّانَها، وانتقم من الحضارة المجسَّدة فيها، وألقى الكتبَ ـ عنوانَ هذه الحضارة وحصيلتَها وسجلّ الإنجازات الإنسانية لذلك الزمان ـ في نهر دجلة الذي بقي ماؤه مصطبغًا بلون الحبر، الذي غطّى على لون الدم أيامًا عديدة، على ما يقول المؤرِّخون. واليوم، بعد ٧٤٥ عامًا، يقوم المعتدون الأميركيون، الواعون لما يفعلون، والمسلَّحون بالأسلحة الفتّاكة، والزاعمون أنهم جاءوا إلى العراق لكشفِ وإتلافِ ما تَملكه سلطاتُه من أسلحة الدمار الشامل، بمتابعة المسيرة «المجيدة» لهولاكو وجيشه. والأسلحة المحرَّمة دوليًا كالقنابل العنقودية، والأسلحةُ التي تَستخدم اليورانيوم المستنفَد، وربما أسلحةُ دمارٍ شاملٍ لمّا يُكْشف الستارُ عنها، لم تُسْتعمل في العراق لإلحاق الأذى بحياة وصحّةِ الجيل الحاليّ من سكّانه وحسب، وإنما لإلحاق الأذى أيضًا بحياة وصحة الأجيال اللاحقة في العراق وفي البلدان المجاورة على الأرجح.

الأيام ستُظهر لنا حجمَ الجريمة التي ارتكبها المعتدون الأمريكيون في العراق، وهي أفظع وأشنع مما قام به جيشُ هولاكو في ذلك الزمان. ربما لم يُدْرك جيشُ المغول البدويّ قيمةَ الكتب التي أَتْلفها؛ فالغزوات البدوية في الماضي كانت تَسفك الدماءَ وتدمِّر ما لا تستفيد منه وتَنهب ما ترى فائدةً فيه لها. لكنّ الأمريكيين يَعرفون قيمةَ المتاحف وكونَها تحوي تراثًا يخصّ الإنسانيةَ كلَّها لا العراقَ وحدَه، وهم يَعرفون أيضًا قيمةَ الجامعات وقيمةَ مكتباتها ومخابرها، فعلام تدميرُها وسرقةُ محتوياتها؟ وعلام تدميرُ الأسس التي تقوم عليها دولةٌ عراقيةٌ جديدة؟ لكنّ الذين لا يَحترمون قيمةَ حياة البشر، هل سيحترمون الكتبَ والمتاحفَ والجامعات؟

## ميزان مُخْتلّ، أم ماذا؟

ليس من المهمّ استذكارُ ادّعاءات النظام العراقيّ المهزوم، ولا تهديداتِه ووعودِه بالنصر وإلحاقِ الهزيمة بالمعتدين؛ فذلك أصبح من الماضي، وميزانُ القوى بين الطرفين كان مختلاً بصورة عميقة. فالولايات المتحدة تَملك أعظمَ جيش في العالم. وميزانيتُها العسكرية السنوية العادية (٤٠٠ مليار دولار) تَفُوق مجموعَ الميزانيات العسكرية للدول السبع عشرة التي تليها في القوة، بما في ذلك روسيا والصين وفرنسا وإنكلترا. والجيش الأميركيّ مدعومٌ بتكنولوجيا عسكرية متفوقة على غيرها بمسافة كبيرة، وبصناعةٍ لا مثيلَ لها، وبأعظم اقتصادٍ في العالم. وأما العراق، في المقابل، فهو بلد أَنْهكتْه الحروبُ ومغامراتُ حكامه ومؤامراتُ خصومه: حربُ إيران دامت ثماني سنوات وكَلَّفتْ ما كَلَّفَت من ضحايا وخراب. الحرب الأمريكية عليه عام ١٩٩١، والتي سُمِّيتْ بحرب «تحرير» الكويت، ألحقتْ أذًى جسيمًا بالجيش والاقتصاد والبنية التحتية. حربُ النظام على الأكراد، الذين هم جزء من شعب العراق، ساهمتْ بنصيبها من الخراب. ثم جاء الحصارُ الذي دام اثنيْ عشر عامًا فأَكْمل مسيرةَ الدمار. وإلى كلّ ذلك يضاف ما ألحقه النظامُ بالبلاد وثرواتها من أذًى، وما فَعَلَ بالعراقيين من تقتيل واضطهاد.

مفهوم إذًا أن يَخْسر العراقُ في المواجهة لانعدام التكافؤ. لكنّ كونَ الغزاة الأميركان هم الطرفَ المهاجمَ، وكونَ العراق في حالة دفاع عن النفس، إنّما هو وضعٌ يُفْترض أن يتيح للنظام العراقيّ إمكانياتٍ أفضلَ لتنظيم الدفاع والمقاومة. فلا يكفي اختلالُ ميزان القوى لتبرير غيابِ الدفاع عن بغداد وسقوطِها بالشكل الذي سقطتْ به. كما أنّ ما حدث لا يُمْكن تفسيرُه أيضًا بالخيانات المتخيَّلة أو الحقيقية: فالخيانة قد تؤدّي إلى الانهيار في قطاع معيّن أو ميدانٍ محدَّد؛ لكنّها لا تفسِّر انهيارًا عامًا للجيش

# سقوط بغداد والهزيمة العربية

والحرس الجمهوريّ والحرس الخاصّ، وهزيمةً شاملةً لكلّ مؤسسات الدولة والحزب، ولا تفسِّر ذلك الاختفاءَ العجائبيَّ الفجائيَّ لكلّ أنواع القيادات ولاسيّما المستوياتُ العليا منها.

صحيح أنّ هذه الهزيمة ليست استثناءً في تاريخنا المعاصر، بل هي تكرار لهزائم أخرى وإنْ بأشكالٍ جديدةٍ أشدّ مرارةً. لكنّها تعيد التذكيرَ المؤْلم بها: هزيمة الجيوش العربية في فلسطين عام ١٩٤٨، هزيمة ١٩٦٧، احتلال إسرائيل للبنان وعاصمتِه بيروت عام ١٩٨٢ على مرأى من الدول العربية، حرب الكويت الأمريكية بتغطية عربية «رجعية» و«تقدمية.» إنّ كلّ واحدة من هذه الهزائم، وأخرى لم نَذْكرها سمِّي بعضُها نكباتٍ وبعضُها الآخر نكساتٍ وبعضُها تحريرًا، قابلةٌ للتفسير «بالظروف المعينة» وبالمؤامرات من هذا الطرف أو ذاك وبالخيانات أو التقصير. لكنّها كلّها، **مجتمعةً**، عصيّةٌ على التفسير بالأسباب الجزئية لكلّ منها. إنّ الأمم تنهزم، فتتجاوز الهزيمةَ وتعيد البناءَ وتستعيد القوةَ وتتابع مسيرتَها. فلِمَ يختلف الأمرُ عندنا؟ ولماذا الهزائم عندنا تَدْفعنا على طريق انحداريّ؟ ولماذا تمهِّد الهزيمةُ لهزيمةٍ أخرى تليها؟

نحن هنا لا نتحدث عن الطريقة الرسمية في تصوير الهزائم كانتصارات. في هزيمة ١٩٦٧، التي سمَّيناها نكسةً لم نشفَ من آثارها حتى الآن، قيل إنّ العدو الإسرائيليّ لم يحقِّق هدفَه في إسقاط أنظمة الحكم التقدمية. ولعلّ النظام العراقيّ السابق، قياسًا على ذلك، اعتبر هزيمتَه في الكويت انتصارًا فسمّاها «أمَّ المعارك.» إذًا، لم تعد التفاسير الجزئية كافية، بل ينبغي البحثُ عمّا هو مشترك في هذه الهزائم، والبحثُ عن أساسٍ ومنبعٍ لها في البنيانات المقامة في النصف الثاني من القرن العشرين. فالحرب هي امتحان حقيقيّ للأمم والشعوب، امتحانٌ لتماسكها وصلابتها وقدرتها على المواجهة والصمود، وامتحانٌ لإنجازاتها وأبنيتها، ولدولها بشكل خاصّ لأنّ هذه الدول تلخِّص كلَّ هذه الإنجازات سلبًا أو إيجابًا. ففي أساس هذه الهزائم اغترابُ الدولة عن المجتمع، والحيلولةُ بين المجتمع والتأثيرِ في الدولة، ومن ثم تحوُّلُ الدولة من رافعة للنهوض بالمجتمع إلى قوةٍ طاغيةٍ لكبحه واستباحته. في الممارسة السياسية العربية لم يُنْظر إلى الدولة على أنّها تعبير عن الكلّ الاجتماعيّ، بل كموضوع للغزو والاستيلاء وبالتالي للتملّك الخاصّ والشخصيّ أحيانًا من قِبل المسكين بالسلطة. فأصبحت البلادُ تُنْسب إلى الأفراد الزائلين وكأنّها أرضٌ مجهولةٌ في حاجة إلى التعريف، أو ملكيةٌ خاصّةٌ قابلةٌ للتوريث.

هزيمة فلسطين أتاحت للعسكر تجريبَ وتعلُّمَ القفز على السلطة، رافعين شعاراتٍ جميلةً بدأتْ بـ «تحرير فلسطين» (من البحر إلى النهر) و«محاربة فساد النُّظم» (وهو فسادُ أفراد)، ثمّ تدرَّجتْ صُعُدًا نحو «تحقيق الوحدة العربية» و«القضاء على التأخر وبناء أسس التقدم وتحقيق العدالة الاجتماعية (الاشتراكية).» وقد عَكَسَ النموُّ التدريجيُّ للشعارات ازديادَ الميل إلى التمسك بالسلطة المنتزَعةِ بالقوّة، وتطوُّرَ طرقِ الحفاظ على هذه السلطة. وبالممارسة استقرت الأمورُ على نمط من الدولة ساد البلادَ العربيةَ الرئيسيةَ، وعاصَرَ كلَّ هذه الهزائم، وشارك فيها، وتنصَّل من مسؤوليته عنها. هذا النمط هو الدولة الشمولية، الذي استُورِدَ من دول المنظومة الاشتراكية السابقة بعد نزع قشرته الإيديولوجية ومضمونه البنائيّ، لكنْ مع الإبقاء على وظيفته في الحفاظ على السلطة وعلى قدرته على ضبط الحراك الاجتماعيّ، أيْ مع الإبقاء على وظيفته القمعية وحسب. من جهة، لبّى هذا النظامُ مَطْمَحَ المسكين بالسلطة في التمتع بها بدون قيود، وفي تطويع المجتمع ونزع مقاوماته. ومن جهة أخرى، فَسَحَ المجالَ لأهل السلطة، ولبعض الفئات الاجتماعية الصاعدة، في الحصول على نصيب من الثروة من خلال إعادة توزيعها أو تيسيرِ تكوينها أو الحصولِ عليها بطريقة مشروعة أو غير مشروعة (نهب أموال الدولة، العمولات، السوق السوداء، تجارة المخدِّرات، وغير ذلك من

الخيانة قد تؤدّي إلى الانهيار في قطاع معيّن، لكنّها لا تفسّر انهيارًا عامًا للجيش والحرس والحزب والدولة

النشاطات التي تستحق صفةَ المافيوية). وبالتقاءِ مصالح متنوعة، بعضُها مشروعٌ وبعضُها غيرُ مشروع، ضَرَبَ هذا النمطُ جذورَه في الأرض، واكتَسَبَ ملامحَه «الوطنية» التي كادت أن تغطّي على أصله المستوْرَد، وأصبحتْ له «طبقتُه» الاجتماعيةُ المرتبطةُ مصالُحها بدوامه. وإذا كان هذا النظام قد وُلِدَ من خلال غزو السلطة، فإنّ استمراره وازدهاره ارتبطا بالاستيلاء على وسائل الإنتاج الاجتماعيّ وإدارتها (بما يَسْمح لطبقة السلطة بالحصول على الفائض الاجتماعيّ، وأحيانًا نهبه، أيْ بوضع الدولةِ وقطاعِ الدولة وأملاكِ الدولة تحت تصرّف هذه الطبقة)، وبالتحكّم بمجملِ حياة البشر من خلال تخفيض فِعْلِ القانون بل وإلغائه أيضًا (عبر الأحكام العرفية الدائمة) وبإلغاء الحريات العامة والسيطرة على أشكال التنظيم الاجتماعيّ القائمة وخلقِ أشكال جديدة خاضعةٍ للسيطرة ذاتها. وبدلاً من القشرة الإيديولوجية الأصلية حلّت قشرةٌ إيديولوجيةٌ «قومية» جديدةٌ ذاتُ شعاراتٍ كبيرةٍ لا جسورَ بينها وبين الواقع، بل راحت السلطات تمارس ما يعاكس هذه الشعارات التي ازدادت غربتُها عن الواقع. فجرى تشريبُها المستمرُّ بعبادةٍ للفرد تقاربُ حدودَ التأليه المذِلّ لكرامة البشر ولعقولهم: عبادةٍ تغطّي على الفساد المستشري، وتقوم بدور الكابح للحراك الاجتماعيّ، وتَنشر روحَ الاستزلام.

في هذا النمط جرى تصويرُ «القومية» بوصفها اختلافًا عن الآخر، الغريبِ وحسب، مع أنّ هذا الاختلاف (في اللغة والتاريخ والأرض والثقافة) موجودٌ منذ القديم ولا يشكّل مضمونَ القومية (وهي شكل حديث) من حيث هي ارتقاءٌ من الروابط الاجتماعية البدائية إلى إطارٍ متّحد اجتماعيّ يَضمن مساواةَ أبناء القوم أمام القانون وفي الفرص ويتيح لهم تطويرَ حياتهم المشتركة. ووفق هذا النمط أيضًا قُدِّمت «الديمقراطية» وكأنّها امتيازٌ حصريٌّ للبرجوازية ولا حصّة فيها للشعب، فأُلحقتْ كلمةُ «الشعبية» بها، لكي تَنفيَ الواحدةُ الأخرى، ولكي يُنْكَرَ على المواطنين حقُّهم في التعاقد لتكوين المتّحَد الاجتماعيّ وحقُّهم في أن يكونوا مصدرَ السلطة والقيِّمين عليها والقادرين على تبديلها. ورُفع شعار «الثورة» لكي ينفيَ مفهومَ «الحقّ،» ويلغيَ تجسُّدَه في القانون والمؤسسات العاملة على صيانته وتنفيذه، ويطلِقَ اليدَ في التصرف بحياة الناس وثمارِ عملهم.

مع ترسُّخ النظام نَمَتْ، في الوقت نفسه، أزمتُه وتفاقمتْ، لتتحوّل إلى أزمة وطنية عامة. وقد تجلّت هذه الأزمة في جمود أو تدهور الإنتاج الماديّ، وفي نموِّ البطالة والبطالة المقنَّعة، والفقر، وتزايُدِ عجزِ الدولة عن القيام بواجباتها العامة (خصوصًا في مجالات الأمن والصحة والتعليم)، وفي التضييق المستمرّ على فضاء الحرية (مع غياب الإعلام الحرّ والتنظيم السياسيّ المستقلّ عن السلطة وتنظيمات المجتمع الأهلي)، وفي نموّ الاضطهاد (وهو ما برز في المحاكم الاستثنائية، والسجون والمعتقلات، والمنافي، والمقابر الجماعية)، وفي انسداد الآفاق أمام الأجيال الجديدة، وفي انتشار الفساد أفقيًا وعموديًا في أجهزة الدولة وتحوُّلِه إلى سمة رئيسية لعملها.

لكنّ الأزمة تجلّت أيضًا، وقبل كلّ شيء، في عجز السلطة المتنامي عن الدفاع عن البلاد وسلامةِ أراضيها. فقد كَشف نموُّ الأزمة عن الضعف المترقّي للنظام وازديادِ عزلته وانكماشِ قاعدته الاجتماعية. ففي موازاة نموّ القمع وأجهزته الرسمية سيطرتْ على الكتلة الشعبية مشاعرُ الخوف، وضعفتْ مقاومتُها، ونمت فيها ميولُ الاستسلام والعدمية، وانتعشتْ في صفوفها بقايا الروابط ما قبل القومية (كالعشائرية والطائفية). في هذا السياق يَضعف الارتباطُ بالوطن: فالوطن ليس الأرض، وليس التاريخ، مع أنّ الأرضَ والتاريخَ ركنان أساسيان من أركانه. إنّها (أي الوطنية) مفهوم اجتماعيّ يعبِّر عن الارتباط بالكيان الذي يؤمِّن الحياةَ والعيشَ والمستقبلَ للأجيال المتعاقبة، ويَضْمن الحريةَ الفرديةَ والجماعيةَ، ويَكْفل المساواةَ بين الناس، وينظِّم العلاقاتِ التعاقديةَ بينهم وبين السلطة. لذلك ترتبط الوطنيةُ بالقوميةِ والديمقراطيةِ بروابط قويةٍ، بحُكْم الأصل المشترك والتأثيرِ المتبادل والنموِّ فوق أرضية واحدة.

# سقوط بغداد والهزيمة العربية

سمتان هامتان من سمات الأنظمة الشمولية العربية أبرزتْهما الفترةُ السابقةُ على العدوان الأميركيّ على العراق: الأولى هي العجزُ المترقّي عن قراءة الواقع والتعرُّفِ على مكوناته، ومن ثمّ أخذِها في الحسبان. ففي أزمة الكويت (١٩٩٠ ـ ١٩٩١) لم يستطع النظامُ العراقيُّ أن يدرك أنّ القوات العسكرية الأميركية لم تأتِ للنزهة، وأنّ المواجهة لا ريب فيها. ولم يستطع النظامُ العربيّ، الذي غطّى العدوان، أن يرى، بدوره، أنّ هزيمة العراق هي هزيمةٌ له أيضًا وإضعافٌ أكيدٌ لمواقعه.

وأما السمة الثانية الأصيلة فهي عدمُ استعداد الأنظمة الشمولية العربية للتراجع أمام الشعب. إنّها مستعدّة للتراجع أمام العدوّ الخارجيّ فقط ! وفي سلوكِ أيٍّ من النهجين، نهجِ تلبية مطالب الشعب أو نهجِ الانحناء أمام العاصفة وتلبيةِ مطالب الخارج، يختار النظامُ سلوكَ النهج الثاني. قبل العدوان الأخير على العراق، أعلن النظام العراقيّ استعدادَه «للتعاون» مع الولايات المتحدة بخصوص البترول، لكنّه سَدَّ أذنيْه عن مطالبات الكثير من الوطنيين العرب بضرورة إجراءِ مصالحة وطنية فورية وتشكيلِ حكومة وطنية انتقالية من الأطياف السياسية المختلفة لإعداد البلاد لمواجهة العدوان، وسدّ أذنيْه عن نصيحة استقالة رأس هذا النظام وإحباط العدوان أو إدخالِ الاضطراب على خططه. لماذا لا يتراجع أولو الأمر أمام الشعب؟

لقد اعتاد النظامُ الشموليّ اعتبارَ الشعب مجموعةَ أتباع لا حقوقَ لهم، أو رعايا تَلْزمُهم الطاعةُ. وما يُقَدَّم لهم بعضَ الأحايين، مِنْ عرقهم وجهدِ أيديهم، إنّما هو من باب «المنح والعطايا والهبات.» حتى كلمات المسؤولين حِكَمٌ يجب على الصغار والكبار تعلُّمُها، أو هي رؤى استراتيجية وبرامجُ عمل ينبغي على العاملين الاسترشادُ بها!

في «بلد المنشإ» كانت الوظيفة التاريخية للنظام الشموليّ هي توفيرَ الشروط الملائمة لمواجهة التأخر التاريخيّ، أيْ تأمينَ التراكم الأوليّ (الماديّ) والتغلُّبَ على النقص الكبير في المعارف والخبرات. وقد عمل النموذجُ الأول له، أي الاتحاد السوفياتيّ، طوال النصف الأول من القرن العشرين على إنجاز مهمته التاريخية، ودافَعَ عن البلاد وحرَّرَها من الغزو الأجنبيّ في الحرب العالمية الثانية، وأعاد بناءَ ما هدمته. وأما عندنا فقد عجز هذا النوعُ من الأنظمة عن تلبية وظيفته التاريخية، وعجز عن الدفاع عن الوطن وعن تحرير ما احتُلَّ من أرضه، فتحوَّل إلى قيد على التطور وإلى عبءٍ متزايدِ الثقل على المجتمع.

الاحتلال الأميركيّ للعراق أضاف سببًا جديدًا لضرورة وجود دولةٍ من نوع آخر، دولةٍ قويةٍ قادرةٍ على مواجهة الأوضاع العالمية والإقليمية المتغيرة. لقد غيّر الاحتلالُ المعطيات الجيوسياسيةَ في المنطقة بعمق، وكذلك توازنات القوى فيها. فالاندفاعة الأميركية أزاحت من طريقها العقباتِ التي تعترض «إعادةَ رسم خارطة المنطقة» أو إقامةَ نظام إقليميّ جديد يَضمن تحكُّمَ الولايات المتحدة بهذه المنطقة وبسياساتها وبترولها ويفترض ـ بالتالي ـ دورًا متميِّزًا لإسرائيل في هذا النظام. لكنّ السبب الأساسي يظلّ فاعلاً؛ وهو ما تتطلبه حالةُ التأخر السائدة من وجود قوة قادرة على إبراز الإمكانيات وتحويلها إلى قدرات في الواقع، وحشْدِها، ومركزةِ الجهود، والعملِ الصبور والغائيّ للتجاوز التدريجيّ للهوة القائمة بين بلادنا والبلاد المتقدمة. لقد بيّنت الهزيمةُ الأخيرةُ أنّ الدولة الاستبدادية المتحكّمة في رقاب الناس وأرزاقهم هي دولة قوية تجاه شعبها، لكنّها هشّة تجاه أعداء بلادها. فلا دولة قوية من دون مجتمع قويّ يُشرِّع هذه الدولة. ولا دولة قوية من دون العمل على تطوير الإنتاج الاجتماعيّ، وتنمية الثروة الوطنية، وتأمين الرعاية الاجتماعية والصحة والعلم والعمل. ولا دولة قوية من دون صون حريات مواطنيها وكرامتهم وإرادتهم. فمثل هذه الدولة القوية، التي تتأسس سلطتُها على مبدإ السيادة الشعبية، هي الدولة الديمقراطية، وهي الدولة الأقدر على الدفاع عن البلاد.

**دمشق**

**أحمد فائز الفوّاز**

كاتب سوريّ.